النزاهة تعلن عن استقدام (5) موظفين في الديوانية

أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّـَة، اليوم السبت، صدور أمري استقدام بحق خمسة موظفين في مُديريتي التربية ودائرة التنفيذ في الديوانية؛ على خلفيّـَة ضبط حالات تلاعبٍ ومُخالفات.

وفق بيان صادر عن الهيئة- تلقته المطلع- أنه "تم صدور قرارٍ قضائي باستقدام ثلاثة مُوظّـَفين في مُديريّـَة التربية ودائرة التنفيذ في الشاميّـَة، بعد أن رصد فريق عمل مكتب تحقيق الهيئة في الديوانيّـَة حالات صرف مبالغ أجر مثل قطعة أرض أُنْشئت عليها مدرسة ابتدائيّـَة حسب ما مُؤشّـَر في محضر اللجنة الوزاريّـَة وتوصياتها التي نتج عنها توجيه عقوباتٍ إداريّـَة بحقّ المُوظّـَفين المُقصّرين".

وأضاف البيان، أن "الفريق تمكن أيضا من ضبط أوليّـَات تسوية المُعلّمين والمُعلّمات؛ مقابل إبقائهم في مركز المحافظة وعدم نقلهم إلى الأقضية والنواحي؛ الأمر الذي تسبّـَب بحدوث فائضٍ في عددٍ من المدارس، قابله نقصٌ في مدارس أخرى".

وتابع، أن "الفريق الذي انتقل إلى مُلاحظيّـَة التسجيل العقاريّ في الشاميّـَة، تمكّـَن بعد التحرّي والتقصّي من كشف تلاعبٍ في كشوفات الدور المشيدة على الأراضي؛ من أجل تقليل القيمة الحقيقيّـَة لها،

الأمر الذي سبّـَب ضرراً في المال العام نتيجة للتلاعب في الكشوفات والذي تمّـَ تأشيره في تقرير شعبة التدقيق الخارجي في مكتب تحقيق الهيئة في المُحافظة"، مُنبهاً "باستقدام اثنين من المُتـّـَهمين المعنيين بإجراء الكشوفات في الملاحظيّـَة".

وفي عمليّـَةٍ مُنفصلة، "رصد الفريق قيام مُلاحظٍ سابقٍ في المُلاحظيّـَة بالتوقيع على معاملاتٍ؛ على الرغم من كونه محالاً على التقاعد بتاريخٍ سابق للتوقيع؛ بقصد تحقيق منفعةٍ شخصية على حساب مصلحة الدولة".

واشار إلى، "تنظيم محاضر ضبطٍ أصولية بالعمليّـَات المُنفـّـَذة وفقاً لقرارات قضائيّـَة، وعرضها أمام أنظار قاضي التحقيق المُختصّ، الذي أصدر أوامر الاستقدام، استناداً إلى أحكام المادة (331) من قانون العقوبات".